أنس الصالح ود.عبدالحميد دشتي

رياض العدساني

د.محمد الحويلة

مبارك الحريص

مجلس إدارة شركة صناعة الكيماويات البترولية وافق على الصفقة منذ بدايتها

العمير: لا عزاء لمن يثبت تورطه في صفقة «الداو» وإهدار المال العام

الشيخ صباح الخالد والشيخ سلمان الحمود

د.علي العمير

سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك والشيخ محمد العبدالله

ورفع توصية الى مجلس ادارة المؤسسة بذلك.

2 ـ أصدر مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية قراره بالموافقة على الدراسات المبدئية بتاريخ 13 نوفمبر 2007.

3 ـ عُرضت الدراسة المبدئية على لجنة الاستراتيجيات والهيكل التنظيمي واللجنة المالية المنبثقة عن المجلس الاعلى للبترول ورفعت توصياتها الى المجلس الاعلى للبترول بتاريخ 20 نوفمبر 2007.

4 ـ وافق المجلس الأعلى للبترول على المضي في الدراسات التفصيلية للمشاركة بتاريخ 6 ديسمبر 2007.

5 ـ تم توقيع مذكرة التفاهم بين الشركة وشركة داو كيميكال بتاريخ 13 ديسمبر 2007.

6 ـ جرى تشكيل فريق المشروع بعضوية ممثلين عن مؤسسة البترول الكويتية ومستشارين خارجيين لإجراء المعاينة التفصيلية وإعداد العقود والاتفاقيات التي تحكم المشاركة بشكلها النهائي تمهيدا للتوقيع عليها بعد الحصول على الموافقات اللازمة وفقا للنظام الأساسي للشركة ولائحة السلطات المالية المعتمدة من مجلس الإدارة.

7 ـ وافق مجلس ادارة الشركة على الدراسات النهائية للمشاركة ورفع قراره الى مجلس إدارة المؤسسة بتاريخ 25 أغسطس 2008.

8 ـ وافق مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية على الدراسات النهائية للمشاركة بتاريخ 17 سبتمبر 2008، والتي بلغت فيها تكلفة حصة شركة صناعة الكيماويات البترولية في مشروع المشاركة مبلغ 9,34 مليارات دولار.

9 ـ عرضت النتائج النهائية للمعاينة التفصيلية على لجنة الاستراتيجيات والهيكل التنظيمي واللجنة المالية المنبثقة عن المجلس الاعلى للبترول بتاريخ 6 و10 نوفمبر 2008، حيث رفعت اللجنة توصيتها بالموافقة على مشروع المشاركة مع مفاوضة شركة داو كيميكال بشأن تقييم أصول المشاركة في ظل الاوضاع الاقتصادية والتوقعات المستقبلية لصناعة البتروكيماويات.

10 ـ استعرض المجلس الأعلى للبترول تقرير اللجنة ووافق على توصياتها بتاريخ 20 نوفمبر 2008، وأوصى المجلس بإجراء مفاوضات مع شركة داو كيميكال للحصول على خصم على سعر الشراء وعرض النتائج مجددا على المجلس للبت فيها.

11 ـ قامت الشركة بالتفاوض مجددا مع شركة داو وتم إجراء التخفيض لتصبح حصة الشركة في المشاركة مبلغا قدره 7,5 مليارات دولار.

12 ـ وافق المجلس الأعلى للبترول على المضي في إجراءات توقيع اتفاقية المشاركة بتاريخ 24 نوفمبر 2008.

13 ـ تم توقيع اتفاقية المشاركة بتاريخ 28 نوفمبر 2008 وتحدد تاريخ 2 يناير 2009 موعدا لبدء النشاط الرسمي للشركة.

14 ـ أخطرت الشركة ديوان المحاسبة بتاريخ 14 ديسمبر 2008 علما بالمشروع وتم تسليمه نسخة من الاتفاقية وفق نص المادة 6 من القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الاموال العامة.

وكما أفادت شركة الكيماويات البترولية بأن الصفقة حازت جميع الموافقات القانونية والاجرائية اللازمة وفق ما جاء بقرار مجلس الوزراء الموقر رقم 1262.

خلال هذه الفترة كانت هناك تحذيرات وآراء تنصح بعدم المضي بهذه الصفقة لعدة اعتبارات أبرزها ما أثير بمكتب الاستثمار في لندن من بعض المستشارين الماليين. وقد تبنى بعض السياسيين هذا الرأي وحملوا لواء معارضة الصفقة بسبب الأزمة العالمية التي ألقت بظلالها على الوضع الاقتصادي العالمي. واقتنع مجلس الوزراء آنذاك بعدم اتمام الصفقة والتخارج منها. لذا قرر مجلس الوزراء بموجب قراره رقم 1262 بتاريخ 28 ديسمبر 2008 بتوجيه المجلس الاعلى للبترول لإلغاء اتفاقية المشاركة فتم إلغاؤها اعتمادا على ما جاء ببنود العقد أنه يجوز فسخ العقد من خلال تشريع قانون يعيق اتمامها أو قرار سيادي يصدر بفسخها، وبعد إلغاء الاتفاقية توجهت شركة داو كيميكال للتحكيم والمطالبة بالتعويض الذي تم وضع سقف له ببنود العقد.

فقد تم وضع سقف أعلى لقيمة التعويض الذي يتحمله أي طرف يمتنع عن تنفيذ العقد يبلغ في حده الأقصى 2,5 مليار دولار وذلك بناء على الأضرار الفعلية ـ المدعمة بالمستندات ـ التي يتكبدها الطرف المتضرر من عدم تنفيذ العقد وتقدره هيئة التحكيم.

وحول القانون واجب التطبيق، فإن صفقة كي داو كانت صفقة تجارية دولية وليست عقد مقاولة في دولة الكويت وتخرج عن نطاق قرار مجلس الوزراء الموقر رقم 11 لسنة 1988، فالمعمول به تجاريا دوليا هو ان ينص في عقود الاستحواذ على قانون محايد بين الطرفين، فتم اختيار القانون الانجليزي والتحكيم الدولي.

الأخ الرئيس، الاخوة والأخوات، أفادت شركة الكيماويات البترولية بانها كانت تقوم بإحاطة مجلس ادارتها أولا بأول بمجريات التحكيم والمراحل التي وصل اليها، كما ان المسؤولين في مؤسسة البترول الكويتية يقومون بإحاطة مجلس ادارة المؤسسة والمجلس الأعلى للبترول بمستجدات التحكيم وموقف الشركة وجميع المخاطر المتعلقة بالقضية. كما أفادت بانها حرصت من خلال مؤسسة البترول الكويتية على إحاطة ادارة الفتوى والتشريع بجميع مذكرات الخصوم رغم عدم ولاية إدارة الفتوي والتشريع على منازعات الشركات التابعة للمؤسسة، وطلبت المؤسسة آراء الادارة في المسائل القانونية بالمتعلقة بالتحكيم.

كما بذلت الشركة أقصى جهودها في الترافع أمام هيئة التحكيم من خلال محاميها الدوليين (أشرست) والذين يصنفون من ضمن أكبر مكاتب المحاماة الرائدة على مستوى العالم في مجال التحكيم التجاري الدولي ولديهم 24 فرعا حول العالم يعمل بها أكثر من 1700 مستشار ومحام، وكذلك مثل الشركة خبير دستوري كويتي د.محمد المقاطع أمام هيئة التحكيم لبيان الجوانب الدستورية حول قرار الإلغاء، هذا وقد قامت الشركة بالاستعانة بالمكاتب الاستشارية المتخصصة في النواحي الكمية والاقتصادية والفنية والمحاسبية برايس ووتر هاوس والتي صنفت من ضمن أكبر 4 مكاتب استشارية عالمية لدحض مطالبات شركة داو كيميكال.

وقد تركز دفاع الشركة على ان قراري مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للبترول هما قراران صادران من جهتين حكوميتين تنفيذا لصلاحيتهما القانونية والدستورية ولهما قوة قانونية وملزمان للشركة، ومؤيدان ان تنفيذ الاتفاقية غير قانوني، إلا أن هيئة التحكيم لم تأخذ بهذا الدفاع حيث توصلت الى ان القرارين لا يمنعان الشركة قانونا من التنفيذ، علما بأن الشركة ومستشاريها نجحوا في تخفيض قيمة المطالبة التي تقدمت بها شركة داو كيميكال والبالغة 5,4 مليارات دولار الى المبلغ الذي قررته هيئة التحكيم والبالغ 2,16 مليار دولار، كما أصدرت هيئة التحكيم قرارا بدفع فائدة على إجمالي مبلغ التعويض تسري من تاريخ وقوع الضرر وحتى إتمام السداد.

أما فيما يتعلق بمساعي القطاع النفطي للتوصل الى تسوية مع شركة داو كيميكال لتفادي التحكيم، فقد رأى مجلس ادارة مؤسسة البترول الكويتية بتاريخ 28 أبريل 2011، انه من الأفضل التوصل الى تسوية مع شركة داو كيميكال.

وقد تم عرض الأمر على المجلس الأعلى للترول بتاريخ 27 يونيو 2012، حيث أحيط المجلس علما بقيام وزير النفط الأسبق بتكليف الرئيس التنفيذي السابق للمؤسسة للتنسيق مع شركة داو كيميكال لتقديم عناصر رئيسية لمشروع جديد يكون من ضمنه سحب قضية التحكيم. وقد أكد المجلس الأعلى للبترول ضرورة اتخاذ الاجراءات المناسبة قبل رفع التوصيات الخاصة بذلك لمجلس الوزراء الموقر.

وتجدر الإشارة الى ان تلك المفاوضات وصلت الى طريق مسدود نتيجة إصرار وتمسك شركة داو كيميكال بوجوب حصولها تعويض مادي كبير عن الأضرار التي لحقت بها نتيجة إلغاء الاتفاقية، والجدير بالذكر ان داو كيميكال قد حاولت التفاوض في بداية إلغاء الصفقة من أجل إيجاد بدائل عن التعويض لكن مساعيها رفضت.

الأخ الرئيس، الأخوة والأخوات، أود ان أضيف أنه فور صدور قرار التحكيم في شهر مايو 2012، سارع مجلس الوزراء بتشكيل لجنة تحقيق من أعلى الكفاءات الوطنية برئاسة د.عدنان شهاب الدين وكلفها بالمهام التالية:

1 ـ مراجعة مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وإبرام العقد والاجراءات والموافقات القانونية التي تم اتخاذها لاعتماده مع دراسة شروط العقد ومدى مناسبة التعويض الاتفاقي الموجود به مع الأصول التعاقدية المعمول بها في العقود المماثلة، بما في ذلك مراجعة مبررات إلغاء العقد وانعكاساته الاقتصادية.

2ـ مدى اتفاق الخطوات التي اتخذت إلغاء اتفاقية المشاركة (كي داو) مع الاجراءات القانونية السليمة تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في هذا الخصوص، من حيث مبررات الإلغاء والآثار المترتبة على هذا الإلغاء.

3 ـ تقييم أعمال فريق الدفاع المكلف من القطاع النفطي والجهود التي بذلت في الدفاع عن موقف الشركة ومدى كفايتها وما إذا كان ثمة تقصير أو تراخ تسبب في صدور الحكم وفق الصيغة التي صدر بها.

4 ـ تقييم الجهود التيت بذلت خلال فترة التفاوض بعد الإلغاء لإيجاد حل قبل صدور الحكم في الموضوع.

5 ـ اقتراح الاجراءات القانونية والإدارية المناسبة في مواجهة أي وجه من وجوه التقصير أو التهاون ذات الصلة بهذا الأمر ومحاسبة المتسببين فيها.

ولاتزال هذه اللجنة تزاول عملها ولم تصدر تقريرها حتى الآن، فليس هناك اجراء لوزير النفط لاتخاذه حتى صدور تقرير لجنة التحقيق.

هذا إلى جانب أن مجلس الوزراء الموقر شكل لجنة وزارية بتاريخ 28 مايو 2012 برئاسة الأخ وزير المالية وعضوية كل من:

● وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الاسلامية.
● وزير الإعلام.

وأعيد تشكيلها في 30 ديسمبر 2012 لتصبح مشكلة من:

● وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون البلدية.
● وزير التربية ووزير التعليم العالي.
● وزير الشؤون الاجتماعية والعمل.

وتختص هذه اللجنة بالتعاون مع الجهات المعنية لتتولى دراسة السبل القانونية والعملية الكفيلة بالتعاون مع قرار التحكيم بهدف تقليل الخسائر وتخفيف الاضرار المترتبة عليه.

ولا يفوتني في هذا المجال أن أوضح لمجلسكم الموقر عدم مشاركة أي من المسؤولين في القطاع النفطي سواء الحاليون أو السابقون في لجنة التحقيق المشكلة لهذا الغرض، وذلك رغبة في أن تكون أعمال تلك اللجنتين بمنأى عن أي انتقادات تتعلق بحيادية أعمالها.

الأخ الرئيس،
الإخوة والأخوات،

ختاما أرجو أن أكون قد أوضحت في هذا البيان جميع النقاط التي تتعلق بصفقة الداو كيميكال وإلغائها والرد على ما أثاره الاخوة الأفاضل أعضاء المجلس مقدمي طلب عقد هذه الجلسة، مؤكدا استمرار الحكومة والقطاع النفطي في التعاون التام مع لجنة حماية الأموال العامة في نقاشها لهذا الموضوع بكل شفافية وحيادية وصولا الى الحقيقة التي ننشدها جميعا.

والسلام عليكم ورحمة الله.

● صالح عاشور (نقطة نظام):

قويعان: لماذا تظل شركة «الداو» تعمل في الكويت حتى الآن؟

الصانع: نستطيع استرداد مبلغ غرامة «الداو» وفق أطر قانونية سليمة

الهيئة العامة لشؤون القصّر

إعلان

بيع قسائم (أراضي فضاء - سكن خاص) في منطقة «الفنيطيس - شرق القرين»

تعلن الهيئة العامة لشؤون القصر عن بيع القسائم الموصوفة فيما يلي عن طريق تقديم عروض الشراء بالظرف المختوم من الأشخاص، وذلك وفق البيانات والشروط التالية:

أولاً: أوصاف القسائم المراد بيعها والواقعة في منطقة «الفنيطيس - شرق القرين» في القطعة رقم (4)، والمملوكة للهيئة بموجب الوثائق أرقام (2012/360) + (2012/350) + (2013/1023) وبيان القسائم كالآتي:

م	المنطقة	القطعة	القسيمة	رقم المخطط	المساحة بالمتر المربع	السعر الأدنى للبيع بالدينار الكويتي
1	الفنيطيس	4	316	م / 37882	416.50 م2	290000
2	الفنيطيس	4	317	م / 37882	416.75 م2	250000
3	الفنيطيس	4	318	م / 37882	416.75 م2	250000
4	الفنيطيس	4	319	م / 37882	416.75 م2	250000
5	الفنيطيس	4	320	م / 37882	416.75 م2	250000
6	الفنيطيس	4	321	م / 37882	416.50 م2	290000
7	الفنيطيس	4	322	م / 37882	416.50 م2	290000
8	الفنيطيس	4	323	م / 37882	416.75 م2	250000
9	الفنيطيس	4	324	م / 37882	416.75 م2	250000
10	الفنيطيس	4	325	م / 37882	416.75 م2	250000
11	الفنيطيس	4	326	م / 37882	416.75 م2	250000
12	الفنيطيس	4	327	م / 37882	416.50 م2	290000
13	الفنيطيس	4	336	م / 37882	375 م2	255000
14	الفنيطيس	4	337	م / 37882	375 م2	255000
15	الفنيطيس	4	338	م / 37882	375 م2	235000
16	الفنيطيس	4	339	م / 37882	375 م2	235000
17	الفنيطيس	4	340	م / 37882	375 م2	235000
18	الفنيطيس	4	341	م / 37882	375 م2	235000
19	الفنيطيس	4	342	م / 37882	375 م2	265000
20	الفنيطيس	4	343	م / 37882	375 م2	265000

ثانياً: شروط البيع:

1 - يتم بيع القسائم المشار إليها أعلاه كل قسيمة على حدة.
2 - على كل من يتقدم للشراء أن يقدم مغلفاً مغلقاً لكل قسيمة على حدة يرغب في شرائها. مرفقاً به كتاب موقع منه موضحاً فيه مواصفات القسيمة المراد شراؤها والسعر المعروض منه للشراء وصورة من البطاقة المدنية مع توضيح بياناته بالكامل أو من ينوب عنه نيابة قانونية (عنوان العمل والسكن ورقم التليفون) مع إرفاق شيك مصدق لأمر / الهيئة العامة لشؤون القصر بواقع 20% من السعر الادنى للبيع الموضح أعلاه للقسيمة المراد شراؤها على أن يرد هذا الشيك لمن لم يتم البيع له.
3 - يقر المتقدم للشراء بإقرار يفيد معاينته للقسيمة التي يريد شراءها المعاينة النافية لكل جهالة.
4 - يسمح للفرد الواحد شراء أكثر من قسيمة على أن يقدم مغلفاً لكل قسيمة وبنفس الشروط الموضحة أعلاه.
5 - يتم قبول عروض الشراء من الأفراد خلال الدوام الرسمي وبداية من نشر هذا الإعلان، وذلك في مقر الهيئة العامة لشؤون القصّر الكائن في الشرق - دوار البركة - الإدارة العقارية في الدور العاشر، **وإن آخر موعد لقبول العروض هو في تمام الساعة الثانية ظهراً من يوم الأحد الموافق 2014/1/26.**
6 - سيتم فض المظاريف عن طريق اللجنة المختصة وسيتم البيع لأعلى الأسعار المقدمة من الأفراد المتقدمين بعروضهم شريطة أن لا يقل عن السعر الأدنى للبيع الموضح في الجدول أعلاه.
7 - يتحمل المشتري الذي تم اعتماد العرض المقدم منه مصاريف الإعلان والنشر في الصحف المحلية وذلك فيما يخصه من هذه المصاريف للقسيمة التي تم بيعها له.
8 - على كل مشتري تم قبول عرض البيع له أن يقوم بسداد باقي ثمن القسيمة + ما يخص القسيمة في مصاريف الإعلان بشيك مصدق لأمر / الهيئة العامة لشؤون القصّر وذلك خلال خمسة أيام عمل من تاريخ تبليغه بقبول عرض البيع له. وفي حال تخلفه عن الموعد المحدد سيتم إتمام البيع لمقدم العرض التالي له أو إعادة إجراءات البيع مع تحمله كافة مصاريف البيع وفرق السعر في حدود المبلغ المسدد منه سابقاً.
9 - سوف تقوم الهيئة بنقل ملكية القسيمة إلى المشتري الذي تم قبول عرض البيع له عن طريق التسجيل العقاري ويتحمل رسوم نقل وتسجيل ملكية القسيمة له.
10 - على كل من يرغب في الحصول على نسخة من مخطط القسائم للمعاينة وأي معلومات أخرى - مراجعة الإدارة العقارية في الدور العاشر في مقر الهيئة لاستلام نسخة من ذلك.

ملاحظة هامة: يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في تقديم العروض لبيع القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة رقم (230) من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم 9 لسنة 2008.

للاستفسار والمراجعة: تليفونات: 22313607 / 22313626 / 22313609 / 22313534 / 22313517 / 22313516 / 22313522

المايسترو.. يعقوب الصانع

اثناء الجلسة ومناقشة النواب بخصوص «الداو»، أطلق النائب د.عبدالحميد دشتي لقب «المايسترو» على النائب يعقوب الصانع، وبسؤال النائب دشتي عن السبب اوضح قائلا: الاخ يعقوب الصانع بدأ بفكرة عقد الجلسة الخاصة بمشاركة عدد من النواب قدمنا الطلب والاخ الصانع مع مجموعة من النواب شاركوا باعداد التوصيات وعددهم 22 نائبا، ولذلك ذكرت ان الصانع هو مايسترو الجلسة انصافا له وتقديرا لما بذله الى حين ا لانتهاء من الجلسة، شكرا زميلي الصانع.

كامل العوضي وفيصل الكندري وعيسى الكندري ود.عبدالكريم الكندري خلال الجلسة